

Distr.: General  
5 May 2009  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*

التعاون الإقليمي

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحالة والتوقعات الاقتصادية،

٢٠٠٨-٢٠٠٩

موجز

كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٤,٢ في المائة في سنة ٢٠٠٨، وكانت هذه سادس سنة متعاقبة تشهد توسعاً، ومع ذلك، أذنت في الوقت نفسه بنهاية فترة كانت نظيراتها قليلة جداً في تاريخ اقتصاد المنطقة.

تشير نسبة النمو المتوقع لسنة ٢٠٠٩ إلى زيادة في نسبة البطالة الإقليمية من النسبة المقدرة بـ ٧,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٨ إلى نسبة عالية تصل إلى ٨,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٩. غير أنه يرجح أن تأتي اتجاهات الأسعار العالمية للأغذية وأنواع الوقود بانخفاض واضح في التضخم المالي من ٨,٣ في المائة في سنة ٢٠٠٨ إلى ما يتراوح بين ٥,٥ و ٦ في المائة في سنة ٢٠٠٩.

\* E/2009/100



وإن ما بدأ كمشكلة في سوق الرهن العقاري غير المضمون في الولايات المتحدة الأمريكية في أواسط سنة ٢٠٠٧ أصبح، بعد ما يزيد قليلاً عن سنة واحدة أزمة هيكلية شلّت أسواق الائتمان في البلدان المتقدمة النمو، وكان لها بالفعل أثر سلبي جداً على الاقتصاد الملموس. ومع أن المنطقة الإقليمية أفضل استعداداً لمواجهة هذه الأزمة مما كانت عليه في مواجهة الأزمات السابقة، يوجد عدد من القنوات التي يمكن أن تتأثر بها الاقتصادات. أولاً، يخفّضُ تباطؤُ الاقتصاد العالمي حجمَ صادرات المنطقة وأسعارها، فيقلل الحوالات المالية الواردة إليها ويخفف الاستثمار الأجنبي المباشر والطلب على الخدمات السياحية. وتواجه البلدان أيضاً صعوبات أكبر في الحصول على الائتمان الخارجي، الذي زادت تكلفته.

يتوقع أن ينخفض النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سنة ٢٠٠٩ إلى ثلاثة أعشار الواحد في المائة تحت الصفر (-٠,٣ في المائة). وينبغي أن تبذل حكومات المنطقة كل جهد ممكن لتنفيذ سياسة مكافحة للدورات الاقتصادية بغية التصدي لانخفاض اقتصادي أشد حتى من ذلك بكثير.

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولاً - اتجاهات عامة
٦	.....	ثانياً - الأزمة المالية
٧	.....	ثالثاً - تحويل الأزمة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٧	.....	رابعاً - منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أفضل استعداداً لمواجهة الأزمة، لكنها غير آمنة منها
٢١	.....	خامساً - التدابير المنفذة في المنطقة للتصدي للأزمة المتفاقمة
٢٥	.....	سادساً - الحالة الراهنة والتوقعات لسنة ٢٠٠٩

## أولا - اتجاهات عامة

١ - نما النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٤,٢ في المائة في سنة ٢٠٠٨، مما جعلها خامس سنة متعاقبة تشهد نمواً للناتج المحلي الإجمالي للفرد يزيد عن ٣ في المائة في السنة. وقد اقترن ذلك بتحسينات في مؤشرات سوق العمل وانخفاض في الفقر في المنطقة. وكانت ثمة سمة بارزة لهذه الفترة تتمثل في أن راسمي السياسة في معظم البلدان أعطوا الأولوية للمحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي، مما ساعد على توليد فوائض في حساباتها الخارجية والمالية الحكومية. وساعد على ذلك أيضاً السياق الخارجي المواتي جداً في السنوات الأخيرة.

٢ - غير أن هذه النتائج لن تتكرر في سنة ٢٠٠٩. يتوقع أن ينخفض النشاط الاقتصادي إلى -٣ في المائة، وينبغي لحكومات المنطقة أن تدرأ هبوطاً اقتصادياً أشدّ حدة. مرة أخرى توحى إسقاطات النمو في المنطقة، خلافاً للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، بأن يرتفع معدل البطالة من المستوى المقدر بـ ٧,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٨ إلى مستوى يصل إلى ٨,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٩. ومن جهة أخرى، يشير السلوك الدولي لأسعار الأغذية وأنواع الوقود إلى أن التضخم سينخفض من ٨,٣ في المائة في سنة ٢٠٠٨ إلى ما يتراوح بين ٥,٥ في المائة و ٦ في المائة في سنة ٢٠٠٩.

٣ - ما بدأ كمشكلة في سوق الرهن العقاري غير المضمون في الولايات المتحدة الأمريكية في أواسط سنة ٢٠٠٧ أصبح، بعد أكثر قليلاً من سنة، أزمة هيكلية شكّلت أسواق الائتمان في البلدان المتقدمة النمو. وفي سنة ٢٠٠٨ مر الاقتصاد العالمي بتباطؤ شديد حين انخفض النمو إلى ٣,٤ في المائة من ٥,٢ في المائة في سنة ٢٠٠٧، ويتوقع أن تصل معدل النمو في سنة ٢٠٠٩ إلى ٠,٥ في المائة.

## الجدول الأول

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الناتج المحلي الإجمالي

(نسب النمو السنوي ٢٠٠٦-٢٠٠٩، بالنسبة المئوية)

البلد	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨ <sup>(أ)</sup>	٢٠٠٩ <sup>(ب)</sup>
الأرجنتين	٩,٠	٩,٢	٨,٥	٨,٧	٧,٠	١,٥
بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	٤,٢	٤,٤	٤,٨	٤,٦	٦,٢	٣,٠
البرازيل	٥,٧	٣,٢	٤,٥	٥,٤	٥,١	١,٠ -
شيلي	٦,٠	٥,٧	٤,٣	٥,١	٣,٢	٠,٠
كولومبيا	٤,٧	٥,٧	٦,٨	٧,٥	٢,٥	٠,٥ -
كوستاريكا	٤,٣	٥,٩	٨,٨	٦,٨	٢,٩	٠,٥ -
كوبا	٥,٤	١١,٨	١٢,٥	٧,٠	٤,٣	٣,٠
إكوادور	٨,٠	٦,٠	٣,٩	٢,٧	٦,٥	٠,٠
السلفادور	١,٩	٣,١	٤,٢	٤,٧	٢,٥	٠,٥
غواتيمالا	٣,٢	٣,٣	٥,٣	٥,٧	٤,٠	١,٥
هايتي	٣,٥ -	١,٨	٢,٣	٣,٢	١,٣	٠,٥
هندوراس	٦,٢	٦,١	٦,٣	٦,٣	٤,٠	١,٥
المكسيك	٤,٠	٣,٢	٤,٨	٣,٣	١,٣	٢,٠ -
نيكاراغوا	٥,٣	٤,٣	٣,٩	٣,٠	٣,٠	١,٠
بنما	٧,٥	٧,٢	٨,٥	١,٢	٩,٢	٤,٠
باراغواي	٤,١	٢,٩	٤,٣	٥,٥	٥,٨	٠,٥ -
بيرو	٥,١	٦,٧	٧,٦	٩,٠	٩,٨	٣,٥
الجمهورية الدومينيكية	١,٣	٩,٣	١٠,٧	٨,٥	٥,٣	١,٥
أوروغواي	٥,٠	٧,٥	٤,٦	٧,٤	٨,٩	٢,٥
فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)	١٨,٣	١٠,٣	١٠,٣	٨,٤	٤,٨	١,٠
<b>المجموع الفرعي لأمريكا اللاتينية</b>	<b>٦,٠</b>	<b>٥,٠</b>	<b>٥,٧</b>	<b>٥,٨</b>	<b>٤,٢</b>	<b>٠,٣ -</b>
جزر البهاما	-	-	٤,٦	٢,٨	١,٥	١,٠ -
بربادوس	-	-	٣,٣	٣,٢	١,٥	١,٥ -
بليز	-	-	٤,٧	١,٢	٦,٠	١,٥
غيانا	-	-	٥,١	٥,٤	٤,٨	٢,٠
جامايكا	-	-	٢,٥	١,٢	٠,٠	٢,٠ -
سورينام	-	-	٥,٨	٥,٣	٥,٠	٣,٠
ترينيداد وتوباغو	-	-	١٢,٠	٥,٥	٣,٥	١,٥ -
الاتحاد النقدي لمنطقة شرق البحر الكاريبي	-	-	٦,٣	٥,٣	٢,٠	١,٠ -
<b>المجموع الفرعي لمنطقة البحر الكاريبي</b>	<b>٤,٣</b>	<b>٤,٨</b>	<b>٦,٩</b>	<b>٣,٨</b>	<b>٢,٤</b>	<b>٠,١</b>
<b>أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي</b>	<b>٦,٠</b>	<b>٥,٠</b>	<b>٥,٨</b>	<b>٥,٧</b>	<b>٤,٢</b>	<b>٠,٣ -</b>

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية أعرب عنها بدولارات سنة ٢٠٠٠.

(أ) أرقام أولية.

(ب) إسقاطات.

٤ - توسعت التجارة العالمية، مقيسةً على أساس أحجام الصادرات، بنسبة ٤,٤ في المائة في سنة ٢٠٠٨، وكان ذلك أقل كثيراً من نسبة الـ ٦,٣ في المائة التي سُجلت في السنة السابقة. وفي سنة ٢٠٠٩، تتوقع منظمة التجارة العالمية انخفاضاً شديداً مقداره ٩ في المائة في أحجام الصادرات. وسيكون الأثر على البلدان المتقدمة النمو أكبر من ذلك، إذ يبلغ انخفاض الصادرات ١٠ في المائة، بينما يتوقع أن تنخفض صادرات البلدان النامية بما يتراوح بين ٢ في المائة و ٣ في المائة.

٥ - بدأ النشاط الاقتصادي العالمي في الانخفاض نتيجةً للأزمة المالية التي انفجرت في أواسط سنة ٢٠٠٧، وكان مركز انفجارها البلدان المتقدمة النمو، واستمرت في تعمُّقها خلال سنة ٢٠٠٨ على الرغم من الجهود الحازمة التي بذلتها سلطات بلدان عديدة لاحتوائها. وقد نمت اقتصادات البلدان المتقدمة النمو كمجموعة بنسبة ١ في المائة في سنة ٢٠٠٨، مقارنة بـ ٢,٧ في المائة في سنة ٢٠٠٧، ويتوقع أن يحصل انخفاض بنسبة ٢ في المائة في اقتصادات البلدان المتقدمة الكبرى في سنة ٢٠٠٩. وشهدت البلدان النامية تباطؤاً في سنة ٢٠٠٨، لكنها مع ذلك تمكّنت من تحقيق نسبة نمو قوية بلغت ٦,٣ في المائة، ومن المتوقع أن تنمو بنسبة ٣,٣ في المائة في سنة ٢٠٠٩.

## ثانياً - الأزمة المالية

٦ - لا يمكن مقارنة عمق الأزمة الراهنة ونطاقها إلا بأزمة الثلاثينات من القرن العشرين. فكلتاها بدأت بالنظام المالي للولايات المتحدة وانتشرت إلى البلدان والقطاعات الأخرى؛ وكلتاها بدأت بانفجار فقاعة في قيم الأصول، تاركة النظام المالي في مشاكل تتعلق بالقدرة على الوفاء بالتزاماتها. غير أن الأثر ربما يكون أكبر كثيراً في هذه المناسبة، لأن حجم النظام المالي أكبر كثيراً والكيانات المالية أكثر ترابطاً على الصعيد الدولي، وأن غموض النظام المالي بلغ مستويات لم يسبق لها مثيل.

٧ - انتشرت الأزمة المالية بسرعة إلى الاقتصاد الملموس. ووقع الاقتصاد العالمي في ركود، دفعته إليه الخسارة الهائلة في الثروة (التي تقدر بـ ٢٥ في المائة من الأسهم في العالم بأسره) والزيادة المنتشرة في الشكوك. وأدى ذلك إلى تفاقم القيود على القروض وبدأ يتسبب في طرد الموظفين من وظائفهم وتفشي البطالة. ولم تعد المسألة مسألة إنقاذ بضعة بنوك معسرة؛ وإنما الاقتصاد بأسره هو الذي يحتاج إلى إنقاذ. وبذل المجلس الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة والبنوك المركزية الأوروبية جهوداً جبارة منذ بداية الأزمة للمحافظة على مستويات من السيولة النقدية في النظم المالية، وما زالت تفعل ذلك، لكن البنوك ما زالت - لعدد من الأسباب يرد بعضها فيما يلي أدناه - ممتنعة عن الإقراض.

- (أ) تؤدي بها الشكوك التي تحفُّ بتدوير ذمهما إلى زيادة سيولتها؛  
 (ب) ترغم الخسائر البنوك على إعادة تشكيل هياكل نسب ديونها؛  
 (ج) تمتد الشكوك أيضاً لتشمل إمكانيات وفاء زبائن البنوك بالتزاماتهم.

٨ - من جهة الطلب يوجد عدد قليل من المقترضين القادرين على الوفاء بالتزاماتهم الذين تتوفر لديهم الرغبة في تحمُّل ديون للاستثمار أو شراء سلع معمرة. هذا وضع أشبه ما يكون بالوضع الذي وصفه كينز، حيث الطلب على السيولة النقدية لا يكاد يقف عند حد وكذلك الطلب على السلع الذي لا يتأثر بأسعار الفائدة.

٩ - لذلك، مع أنه يجب زيادة النفقات الحكومية لتشجيع الطلب، سيضعف الأثر المحتمل للإنعاش المالي إلى حد خطير إذا لم يتم عكس اتجاه "عدم استخدام القوة الدافعة" في النظام المالي.

### ثالثاً - تحويل الأزمة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٠ - في إطار هذا الطرف الحالك بوجه عام، الذي أوشكت فيه العوامل التي كانت تدفع النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال السنوات القليلة الماضية إلى الاختفاء تحولت الأزمة الدولية بقنوات مختلفة، تؤثر هي بدورها تأثيرات مختلفة في كل بلد من بلدان المنطقة.

### ألف - انخفاض الطلب العالمي

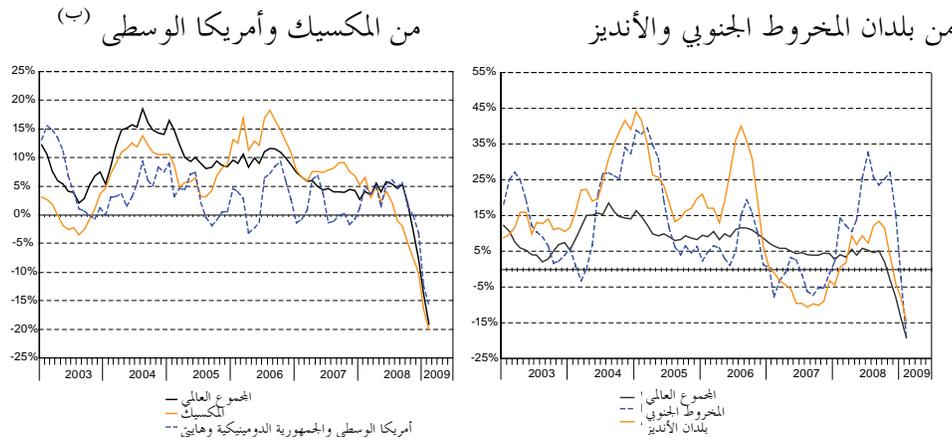
١١ - من شأن الركود في اقتصادات الدول المتقدمة النمو والتباطؤ الكبير في اقتصادات الدول الناشئة أن يقللاً الطلب على صادرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويوضح اتجاه واردات الولايات المتحدة من المنطقة مدى تأثير الأزمة المالية الدولية على اقتصادات المنطقة بواسطة التجارة. لقد نما مجموع واردات الولايات المتحدة غير النفطية باطراد نسبي منذ أواسط سنة ٢٠٠٧ حين انفجرت الأزمة المالية. وفي الربع الثالث من سنة ٢٠٠٨ أصبحت الواردات سالبة وبحلول شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩ بلغ انخفاضها ١٩,٢ في المائة.

١٢ - يفيد هذا ضمناً بأن انخفاض حجم الواردات كان أكثر من مجرد تعويض الارتفاع في أسعار السلع المستوردة. وقد تفاوتت أوضاع واردات الولايات المتحدة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من بلد إلى آخر. فقد بدأت الواردات غير النفطية من المكسيك بالتباطؤ في أواسط سنة ٢٠٠٧ واستمرت في الهبوط حتى سجلت انخفاضاً سنة بعد سنة بلغ ٢٠ في المائة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ومن جهة أخرى، كان سلوك الواردات من بلدان

أمريكا الوسطى شبيهاً بسلوك الواردات من العالم أجمع. ويعود السبب في ذلك إلى أنه على الرغم من الأدلة على وجود تباطؤ، بل حتى انخفاض في صناعات أمريكا الوسطى الموجهة إلى سوق الولايات المتحدة، عوّض هذا الانخفاض ارتفاع أسعار السلع المصدرة. أما واردات الولايات المتحدة من بلدان الأنديز وبلدان المخروط الجنوبي، التي تشكل السلع نسبة عالية منها، فقد ارتفعت على نحو يتماشى مع أسعار السلع منذ أواسط سنة ٢٠٠٧. غير أن هذه البلدان بدأت، منذ أوائل سنة ٢٠٠٩، تشعر بالأثر السلبي لوضع الولايات المتحدة عليها، مما قلص وارداتها هي إلى حد كبير.

### الشكل الأول

الولايات المتحدة الأمريكية: الواردات غير النفطية، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٩<sup>(١)</sup>  
(التفاوت مقارناً بنفس الشهر من السنة السابقة)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناءً على أساس الأرقام الواردة من لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية.

(أ) بالاستناد إلى متوسط الحركة في ثلاثة أشهر للسلسلة ذات الصلة المعدلة موسميًا.

(ب) كوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبنما.

(ج) جمهورية فنزويلا البوليفارية، وشيلي، وكولومبيا، وإكوادور، وبيرو، ودولة بوليفيا متعددة القوميات.

١٣ - يؤثر انخفاض صادرات البضائع تأثيراً أكبر على نمو الاقتصادات الأكثر انفتاحاً، في البلدان التي هي أكثر اتجاراً مع البلدان المتقدمة النمو، وعلى وجه الخصوص في البلدان التي تباع نسبة أكبر من سلع الصناعة التحويلية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، لأنه يكون

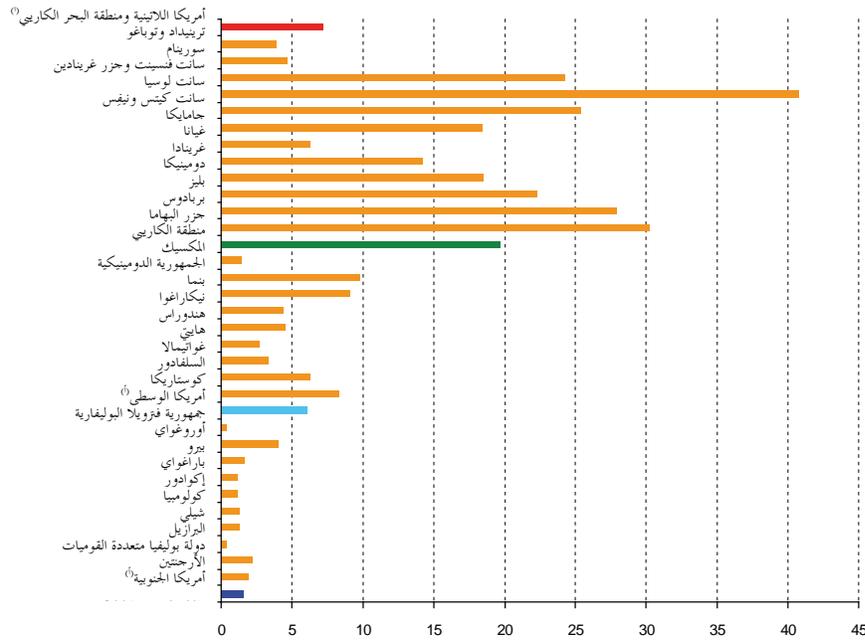
أصعب عليها أن تجد أسواقاً بديلة لهذه السلع بسرعة. ومما يُذكر أن تجارة جمهورية فنزويلا البوليفارية، وشيلي، وكوستاريكا، وإكوادور، وهندوراس، والمكسيك مع البلدان المتقدمة النمو تشكل أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن دراسة صادرات السلع التي تنتجها الصناعة التحويلية وحدها تبين أن هذه الصادرات تشكل أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوستاريكا والمكسيك فقط، وأنها تشكل ما يقرب من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهندوراس.

١٤ - سيكون جزء من الأثر السلبي على النمو في بعض بلدان المنطقة نتيجة لانخفاض الطلب على الخدمات، لا سيما السياحة، التي يتأثر الطلب عليها تأثراً كبيراً بمرونة الدخل. وتنبأ منظمة التجارة العالمية بأن السياحة العالمية ستظل ساكنة أو ربما تنخفض بنسبة قد تصل إلى ٢ في المائة في سنة ٢٠٠٩. وإن الركود في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، التي يقطنها نحو ٧٥ في المائة من جميع السياح الذين يسافرون إلى البلدان الناطقة بالإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي، وأكثر من ٤٠ في المائة من المسافرين إلى أمريكا الوسطى (تصل نسبة المسافرين إلى كوبا والجمهورية الدومينيكية ٧٥ في المائة)، سيؤثر على متوسط دخل الفرد المتاح للتصرف به، ومن ثم على نفقات السياحة. وربما يتأثر السفر لأعمال تجارية تأثراً كبيراً جداً. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي انخفاض الضغوط التضخمية والانخفاض الراهن في أسعار العملات في عدة بلدان في المنطقة إلى تعويض جزء من هذه الآثار، ويمكن أن تستفيد منها المناطق السياحية الأقرب مسافة إلى أماكن سكن السياح. وستثبت القدرة التنافسية في الأسعار ووضع سعر الصرف بين مختلف الأماكن السياحية أنه أكثر أهمية لدعم هذا القطاع. وأخيراً، ستكون بضعة بلدان نالت قسطاً وافراً من الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة في موقف أفضل للمنافسة على الطلب المتناقص الذي يبدو أنه سيحدث قريباً.

١٥ - يبين الشكل الثاني أن اقتصادات بلدان منطقة البحر الكاريبي وبعض بلدان أمريكا الوسطى قد تكون الأشد تأثراً. ففي منطقة البحر الكاريبي تشكل الخدمات المتصلة بالسياحة نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط هذه الخدمات في بلدان أمريكا الوسطى البالغ ٥ في المائة، ويزيد قليلاً عن ١٠ في المائة في كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وبنما.

## الشكل الثاني

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السياحة في سنة ٢٠٠٧  
( كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي )



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

(أ) متوسط بسيط.

## باء - الاتجاه المتوقع للحالات المالية

١٦ - سيؤثر ضعف أسواق العمل في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو تأثيراً سلبياً في الحالات المالية التي يبعث بها العمال المهاجرون إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية. وكانت هذه الحالات مصدراً هاماً للإيرادات الداخلية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث ساعدت على زيادة رفاهية الأسر ذات الدخل المنخفض. ومن الواضح أن انخفاض الحالات الناتج عن تباطؤ اقتصادات البلدان المضيفة للعمال المهاجرين، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات أكثر صرامة لمراقبة الهجرة، تركت أثراً سلبياً على رفاهية هذه الأسر. ومن ثمّ سيكون التحديّ الكبير هو منع مستويات الفقر من الارتفاع.

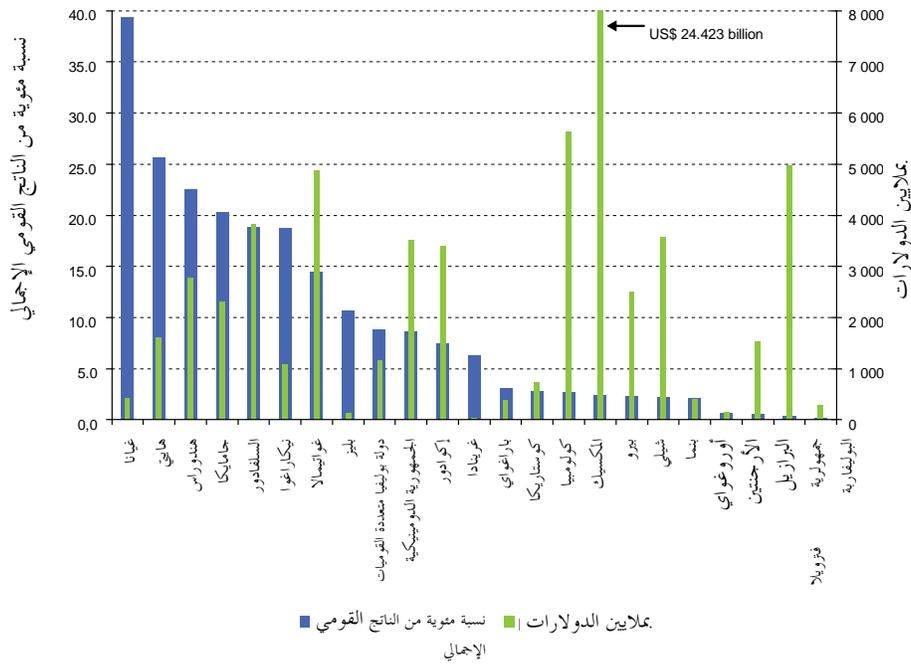
١٧ - مرة أخرى نجد أن بلداناً معينة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي هي الأكثر ما تكون عرضة للخطر، لأن الحالات المالية تشكل، كما هي الحال في كثير من هذه البلدان، نسبة تتراوح بين ١٥ في المائة و ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. هذه البلدان - مرتبةً ترتيباً تنازلياً - هي: هايتي، هندوراس، جامايكا، السلفادور، نيكاراغوا، غواتيمالا.

أما البلدان التي يتراوح معدل الحوالات المرسلة إليها بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فهي أقل عرضة للخطر، وإن لم يكن الفرق في ذلك كبيراً. تشمل هذه الفئة بليز والجمهورية الدومينيكية وغرينادا، وكذلك اقتصادات بعض بلدان أمريكا الجنوبية، مثل إكوادور، وجمهورية بوليفيا متعددة القوميات.

### الشكل الثالث

#### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التحويلات الحالية (رصيد دائن)، ٢٠٠٧

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبملايين الدولارات)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية، وصندوق النقد الدولي.

### جيم - أسعار السلع الأساسية

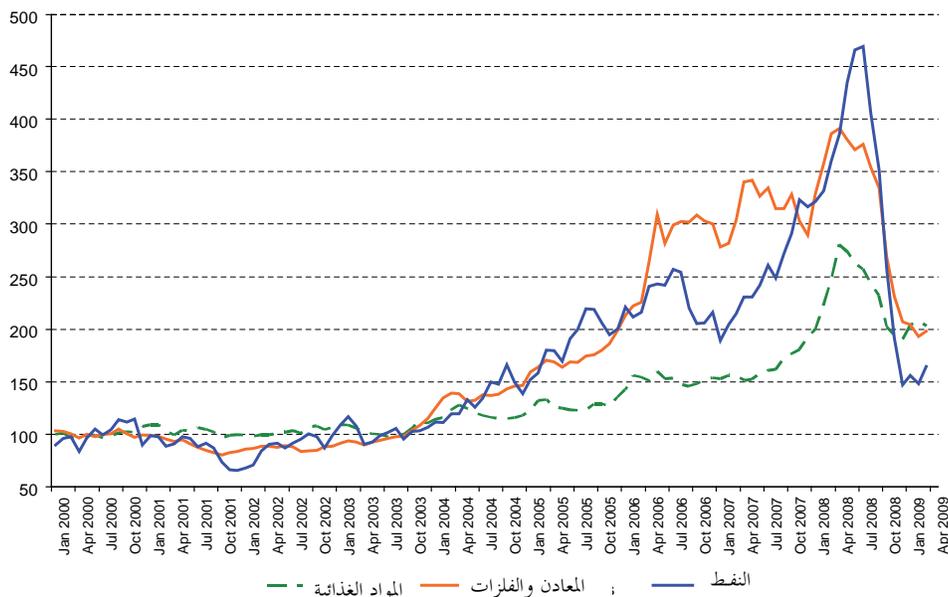
١٨ - ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً مُتّرداً بين أواسط سنة ٢٠٠٧ وأواسط سنة ٢٠٠٨. ومع أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية كان شاملاً لجميع السلع، كانت الزيادة الأكثر بروزاً في أسعار النفط وفلزات معينة كالنحاس، ومواد غذائية كفول الصويا، والذرة، والقمح (كان هذا الأخير جزءاً من "تضخم أسعار الأغذية" العالمي الذي شهده العالم آنذاك).

١٩ - بلغ ارتفاع مؤشرات معظم المنتجات التصديرية للمنطقة أوجه في الفترة من حزيران/يونية حتى آب/أغسطس ٢٠٠٨؛ وارتفع مجموع الأسعار (باستثناء النفط) ارتفاعاً شامهاً في تموز/يولية. ومن ذلك التاريخ فما بعد بدأت الانخفاضات الشديدة إيداناً بمرحلة التراجع والانكماش في الأزمة الدولية. وفي حالة النفط كانت الأسعار في آخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مشابهة للأسعار المسجلة في أواخر سنة ٢٠٠٤، بينما كانت أسعار الفلزات مشابهة للأسعار التي لوحظت في آخر سنة ٢٠٠٥. أما أسعار الأغذية، التي أظهرت زيادة أصغر في الماضي فقد انخفضت انخفاضاً أقل بروزاً، وكانت الأسعار في آخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ معادلة إلى حد ما للأسعار التي كانت سائدة في منتصف سنة ٢٠٠٧. وابتداءً من أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كانت معظم أسعار السلع مستقرة. وفي الربع الأول من سنة ٢٠٠٩، كان متوسط التفاوت الشهري لأسعار الأغذية ٣،٣ في المائة، وفي متوسط أسعار النفط ٣،٩ في المائة، واستمرت أسعار الفلزات والمعادن بالهبوط قليلاً بمعدل ١،٤ في المائة في المتوسط.

#### الشكل الرابع

#### مؤشرات أسعار السلع الأساسية

(١٠٠=٢٠٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناءً على أساس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢٠ - تشكل السلع الأساسية لمعظم بلدان المنطقة نسبة كبيرة من سلة الصادرات، ولكن من البلدان تشكل مصدراً كبيراً للأموال العامة. ولجميع تلك البلدان (بما فيها المكسيك

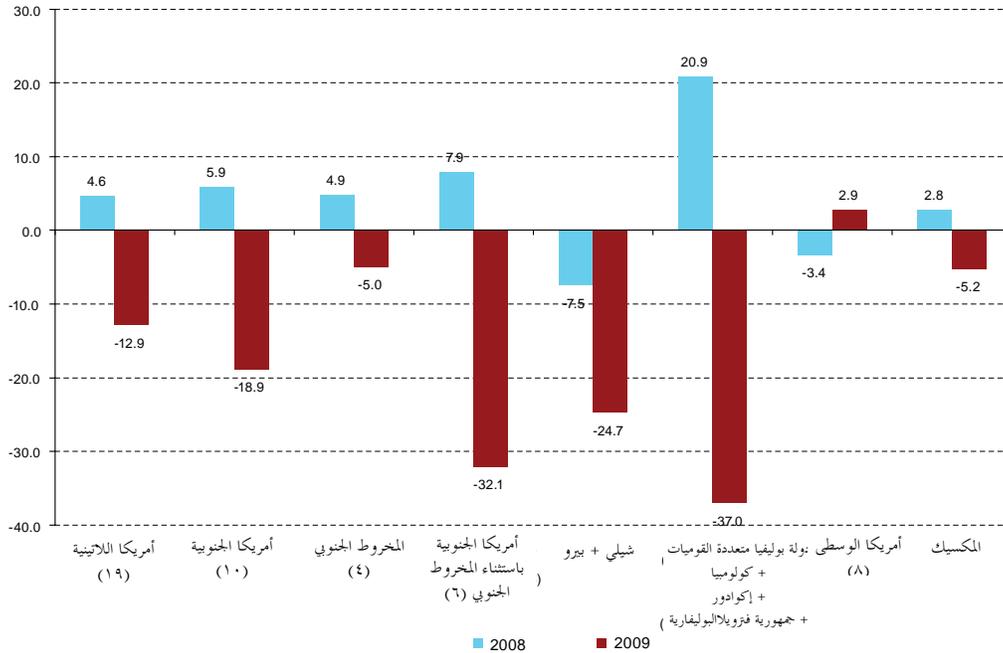
وبلدان أمريكا الجنوبية، التي استفادت جميعها من شروط التجارة المحسنة منذ ٢٠٠٣)، يتوقع أن تلغي أنماط أسعار السلع، التي كانت متوقعة في ٢٠٠٩، واحداً من المصادر الرئيسية للنمو الذي شهدته المنطقة مؤخرًا.

٢١ - للمنطقة ككل، يُقدَّر أن معدلات التبادل التجاري تحسنت بنسبة ٤,٦ في المائة فقط في سنة ٢٠٠٨ وسوف تنخفض بنسبة ١٢,٩ في المائة في سنة ٢٠٠٩. وفي حالي شيلي وبيرو، وكتلتهما مصدرة للفلزات انخفضت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٧,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٨، ويتوقع أن تنخفض بنسبة ٢٤,٥ في المائة في سنة ٢٠٠٩. وتمتعت البلدان المصدرة للنفط بارتفاع مقداره ٢٠,٩ في المائة في معدلات التبادل التجاري في سنة ٢٠٠٨، لكن يتوقع أن تنخفض بنحو ٣٧ في المائة في سنة ٢٠٠٩. أما في المخروط الجنوبي، حيث تشكل الأغذية نسبة كبيرة من الصادرات، فسيعوّض الارتفاع الذي حصل في سنة ٢٠٠٨ بانخفاض يتوقع حدوثه في سنة ٢٠٠٩. وفي المكسيك تحسنت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٢,٨ في المائة وربما تنخفض بأكثر من ٥ في المائة في سنة ٢٠٠٩.

#### الشكل الخامس

#### أمريكا اللاتينية (١٩ بلداً): معدلات التبادل التجاري، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(النسب السنوية للتفاوت)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بناءً على أساس الأرقام الرسمية.

٢٢ - خلافاً لذلك، نظراً إلى أن بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بلدان مستوردة صافية للسلع، يخفف انخفاض أسعار النفط والفلزات والحبوب ويعوض عواقب ذلك جزئياً تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض الحوالات المرسلة إليها. وخلافاً للأرقام التي عرضت في الفقرة السابقة، تدهورت معدلات التبادل التجاري في أمريكا الوسطى بنسبة ٣,٤ في المائة في سنة ٢٠٠٨، لكن من المتوقع أن ترتفع بنسبة نحو ٣ في المائة في سنة ٢٠٠٩.

٢٣ - الاتجاهات الأخيرة في أسعار الأغذية والطاقة تُخفِّض الضغوط التضخمية، وإن كانت هذه الاتجاهات لم تنعكس بعد، في بعض الحالات، في مؤشرات الأسعار، نظراً إلى الانخفاض السريع في أسعار صرف عملات كثيرة. نتيجةً لذلك، يتوقع بوجه عام أن تكون نسب التضخم في سنة ٢٠٠٩ أدنى مما هي عليه الآن.

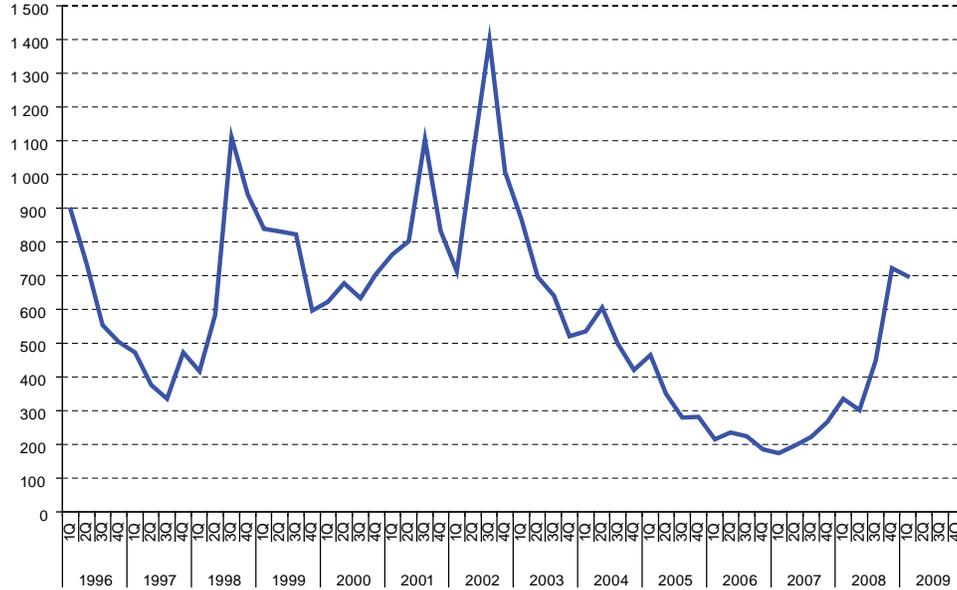
## دال - الأثر المالي

٢٤ - كما ذُكر سابقاً، كان للأزمة ابتداءً من النصف الثاني لسنة ٢٠٠٨ - أثر زائد على الأسواق المالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة شهدت المنطقة تباطؤاً ثم انخفاضاً في تدفقات الحافظة، وانخفاضات كبيرة في أسواق الأسهم الإقليمية، وانخفاضات كبيرة في أسعار صرف العملات، تُعزى جزئياً إلى مواقف مضاربات سابقة تستند إلى أساس توقعات بارتفاع أسعار صرف عملات أمريكا اللاتينية.

٢٥ - ارتفعت تكلفة الاقتراض الدولي ارتفاعاً شامقاً، وكان معظمها لأغراض تجارية لكن بعض الدول المستقلة ذات السيادة قد استدان أيضاً، وإن كانت خيرة المنطقة في هذا الصدد إنما هي انعكاس لتزايد الشكوك العالمية وأثرت كذلك في ديون الاقتصادات الناشئة بوجه عام. والزيادة في مدفوعات أقساط وقاية الدول المستقلة ذات السيادة من الخطر، كما هو مبين في الشكل السادس، في المنطقة أصغرُ بالفعل مما كانت عليه في الأزمات السابقة، وإن كان هذا يتفاوت تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر.

## الشكل السادس

أمريكا اللاتينية: الفروق بين أسعار الفائدة مقيسةً بمؤشرات سندات الأسواق الناشئة وغيرها  
(نقاط أساسية/نهاية الفترة)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى بنك جيه. بي. مورغان.  
(أ) EMBI: جيه. بي. مورغان، مؤشر سندات الأسواق الناشئة وغيرها.

٢٦ - مع أن النشاط المالي في المنطقة لم يتعرض لأصول سامة، فإن المشاكل القائمة على السوق المشتركة بين البنوك وما تركه تشديد الرقابة على الائتمان الأجنبي من أثر أسواق الائتمان المحلية طريقتان يمكن أن ينتقل بهما اضطراب الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو إلى المنطقة. غير أن المعلومات المتاحة ليست كافية للسماح بحساب هذا الأثر.

٢٧ - مما يثير القلق بوجه خاص في المنطقة شروط الحصول على الائتمان لسلسلة من المشاريع من مختلف البلدان التي تجدد في العادة تمويلاً من الأسواق الدولية. نظراً إلى تقلص الائتمان وارتفاع أسعار الائتمان في الأسواق المالية العالمية، من المتوقع أن يصبح الوفاء بمتطلبات الاقتراض أكثر صعوبة. وإن قلة التمويل الخارجي المتاح سترغم المؤسسات الخاصة الكبرى على التحول إلى السوق المحلية. ومن شأن هذا التحول، إلى جانب زيادة الشكوك، أن يجعل من الأصعب أن تحصل المؤسسات المتوسطة الحجم والمؤسسات الصغيرة على الموارد المالية. وإن الخلفية التي يحصل إزاءها كل ذلك هي الضغط على السيولة في أسواق الائتمان المحلية.

٢٨ - في أواخر سنة ٢٠٠٨، شهدت الشركات التي عليها ديون بعملات أجنبية تأثيراً سلبياً على أرصدها من جراء انخفاضات شديدة في أسعار صرف بضع عملات في المنطقة. هذه سمة مؤثرة لافتة جداً للنظر في هذه الدورة، وربما لم يسبق لها مثيل، لأن القطاع الخاص، بخلاف ما كانت عليه الأوضاع في الأزمات السابقة، هو الذي أكثر ما يكون تعرّضاً لتقلبات أسعار صرف العملات في كثير من البلدان.

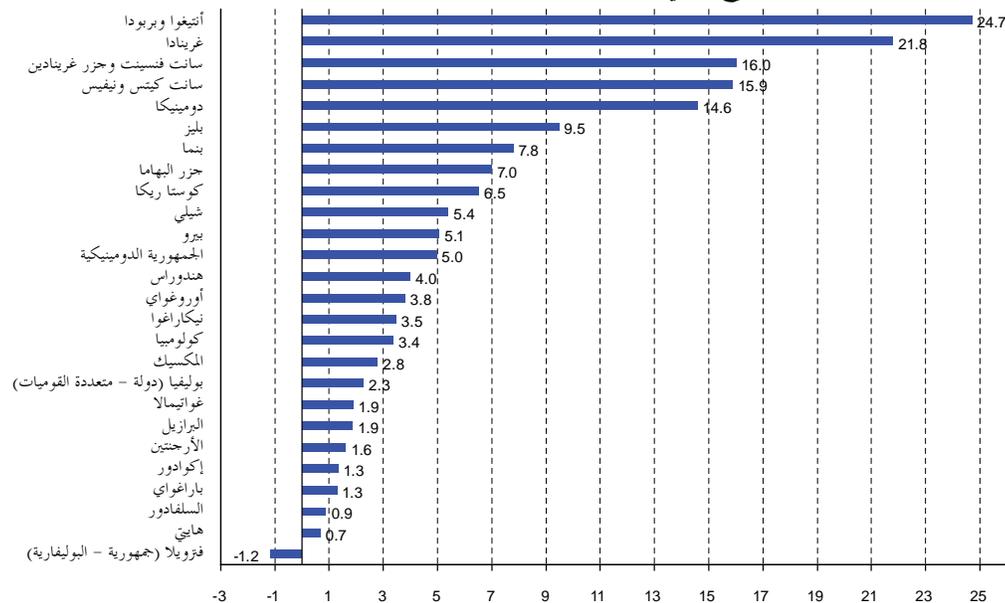
## هاء - الأثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

٢٩ - يرجح أن يكون لضيق الأحوال المالية الدولية أثرٌ ضارٌّ على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي كانت مصدراً هاماً للموارد في بعض البلدان في السنوات الأخيرة. يبين الشكل السابع الأهمية البالغة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بعض بلدان منطقة البحر الكاريبي (تتصل بالنشاط السياحي)، التي تراوحت حصتها بين ١٥ في المائة و ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإلى كوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية وبنما (بين ٥ في المائة و ٨ في المائة)، وإلى شيلي وبيرو في أمريكا الجنوبية (حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٨).

الشكل السابع

### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ٢٠٠٨

(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية من البلدان ذات الصلة وصندوق النقد الدولي.

## رابعاً - منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أفضل استعداداً لمواجهة الأزمة لكنها ليست آمنة منها

٣٠ - على مدى السنوات الست الماضية حققت المنطقة عدداً من التحسينات فيما يتعلق بسياسة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية. وقد مكن ذلك هذه البلدان من الاستفادة من التقدم الخارجي ويعني الآن أن المنطقة أكثر قدرة على التصدي للأزمة مما كانت عليه في أي وقت مضى. وبذلك تمكنت من مواصلة النمو حتى مع تدهور الوضع الخارجي تدهوراً خطيراً. ومع ذلك، بدأ كثير من التحسينات في التدهور وفي بعض الحالات حدث بالفعل انعكاس للاتجاه.

٣١ - حتى مع كون العوامل الوارد وصفها أدناه مختلفة بوضوح عن الأوضاع التي لوحظت في الماضي، إذا تعمقت الأزمة أو استطالت، فإن من المرجح أن تضعف أسس الاقتصاد الكلي للنمو، الذي شهدته المنطقة في الآونة الأخيرة، في نهاية المطاف. فيما يلي العوامل المعنية.

## ألف - الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات

٣٢ - لم يسبق في تاريخ اقتصاد المنطقة أن تزامن النمو مع فائض في الحسابات الخارجية. وكان مرث ذلك بادئ الأمر إلى اجتماع أثر تزايد أحجام الصادرات وارتفاع أسعار صادرات معظم البلدان. غير أنه بعد أن أصبح عامل الحجم أقل أهمية بدأت قيم الصادرات تتوقف على الأسعار الدولية دون غيرها (بينما رافق النمو الاقتصادي ارتفاع في الواردات أيضاً). لذلك، ألقى انخفاض أسعار السلع الذي حدث مؤخراً وتوقع زيادة هذا الهبوط في الأسعار نتيجة لتباطؤ النمو العالمي ظللاً من الشك على واحدة من نقاط القوة الرئيسية في المنطقة في السنوات الأخيرة، وهي استقلالها عن التمويل الخارجي. بل إن هذه العوامل في سنة ٢٠٠٨ قد ولدت من قبل عجزاً طفيفاً (٦,٠ في المائة) في الحساب الجاري، ويتوقع أن يزداد هذا العجز في سنة ٢٠٠٩ فيصل إلى ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

## باء - توليد الفوائض في الحسابات العامة

٣٣ - تحسنت الحسابات العامة تحسناً كبيراً، ويعود جانب كبير من الفضل في ذلك إلى ارتفاع الإيرادات، وكذلك (حتى سنة ٢٠٠٧) إلى انخفاض توسع أنماط الإنفاق عما كان عليه الأمر في الماضي. وقد أسفر هذا التحسن في الحسابات العامة عن تخفيض كبير في الدين العام.

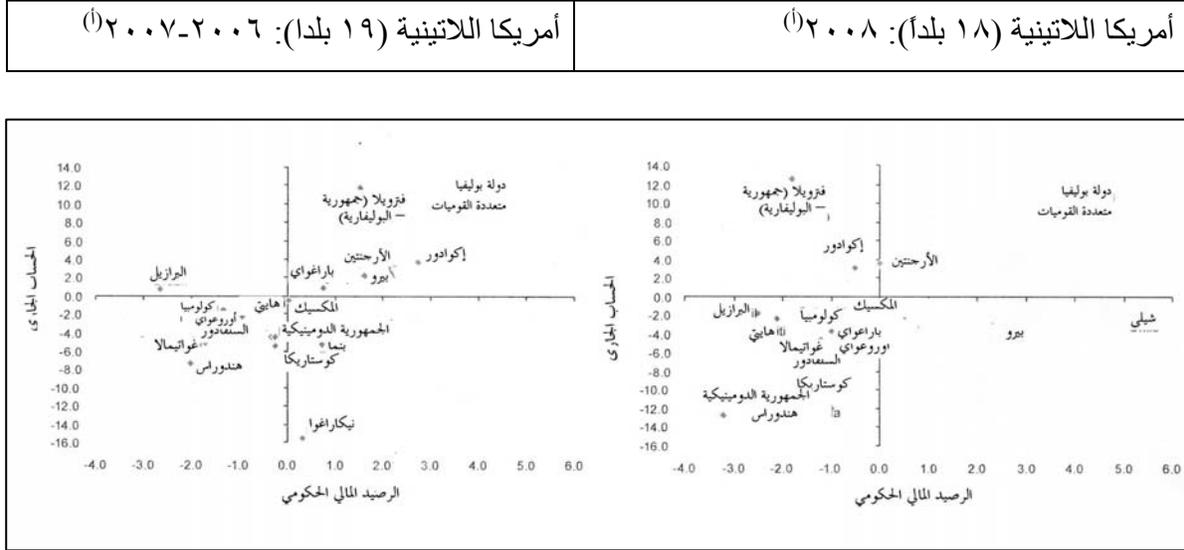
٣٤ - شهد الإنفاق العام ارتفاعاً في الآونة الأخيرة، وحدّ هذا من التوسع في الفئات الأولى، الذي أصبح متوقفاً على مستويات الدخل فقط، وكذلك تباطأ انخفاض الدين العام. ويتوقع، كما حدث في رصيد الحساب الجاري، أن تتعرض الإيرادات العامة لضغط أكبر في بعض الأحيان، وربما يصبح من الضروري زيادة النفقات لمواجهة التباطؤ في الطلب من القطاع الخاص.

٣٥ - نظراً إلى نمط الدخل الآتي من صادرات الموارد غير القابلة للتجديد، يُقدَّر أن يحصل عجز إجمالي صغير في الحسابات العامة في سنة ٢٠٠٨ (٠,٣) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، مع أن من المتوقع أن يظل الفائض الأولي قائماً. وفي سنة ٢٠٠٩، سيكون الفائض الأولي ما زال قائماً، وإن كان بحجم أصغر، وسوف يتوسع مجموع العجز فيصل إلى ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣٦ - أخلى الفائضان التوأمان للمنطقة (فائض الحساب الجاري وفائض الحسابات المالية الحكومية) اللذان كانا موجودين في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، السبيل لعجزين توأمين، بدأ صغيرين في سنة ٢٠٠٨ وتوسّعا في سنة ٢٠٠٩، مع أوجه تفاوت ذات أهمية تُعزى إلى البلدان التي شهدت عجزاً كبيراً داخلياً وخارجياً. وإن الفوارق الكبيرة، التي يمكن ملاحظتها في قدرة البلدان على التصدي فرادى للأزمة، والوضع الحقيقي للأسواق المالية الدولية، تجعل من الضروري جداً للمؤسسات المالية الدولية أن تعجّل زيادة ترتيبات التمويل من أجل تقديم التمويل للتدابير التي ستخفف أثر الأزمة.

## الشكل الثامن

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: رصيد الحساب الجاري والرصيد المالي الحكومي  
(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



### جيم - الدين الخارجي والاحتياطيات الدولية

٣٧ - كانت أحوال السيولة الاستثنائية في الأسواق المالية في السنوات الأخيرة تعني أن تخفيض الدين الخارجي الذي مكن منه الفائض التوأم سار يبدأ بيد مع ميل إلى إعادة التفاوض على الدين بشروط أفضل من حيث أسعار الفائدة ومواعيد الاستحقاق وحتى العملة في بعض الحالات. وفي الوقت نفسه شهدت بعض البلدان تدفقات رأسمالية قوية إليها سعياً إلى الاستفادة من الفروق في أسعار الفائدة حين ارتفعت أسعار صرف العملات.

٣٨ - أدت هذه التدفقات الرأسمالية، مقترنة بفوائض الحسابات الجارية في كثير من البلدان والاستثمار الخارجي المباشر، إلى تحقيق نمو كبير في الاحتياطيات الدولية، التي بلغ متوسطها ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.

٣٩ - دور تدفقات رأس المال إلى الداخل ذو أهمية متزايدة من حيث العوامل التي تساهم في نمو الاحتياطيات الدولية. ويصح هذا بوجه خاص عند مقارنته بحصة زيادة الاحتياطيات

بالعملات الأجنبية، التي يرد حسابها في فوائض الحساب الجاري، التي أظهرت ميلاً واضحاً إلى الانخفاض. وأدى هذا إلى جعل مخزون الاحتياطيات هشاً إلى حد ما، لا سيما في بعض بلدان المنطقة، في ضوء الطبيعة المتقلبة لهذه الموارد.

## دال - القطاع الخاص

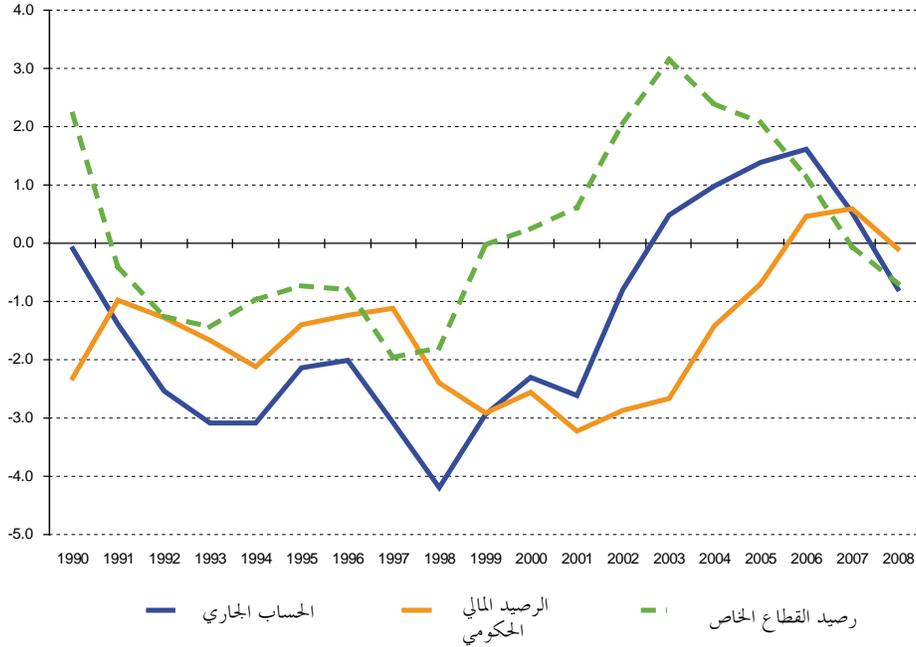
٤٠ - يتطلب حفظ توازن الاقتصاد الكلي أن يكون مجموع الوفورات الخارجية والوفورات العامة مساوياً للفرق بين استثمارات القطاع الخاص ووفوراته. فالوفورات الخارجية معادلة لرصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات لكن الإشارة معكوسة (فهذه - والأخرى +). من سنة ٢٠٠٣ حتى سنة ٢٠٠٧ كان هذا الرصيد سالباً لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكان هذا نظيراً للفائض في الحساب الجاري. غير أن رقم الوفورات الخارجية في سنة ٢٠٠٨ كان موجباً.

٤١ - عندما تُحسب وفورات القطاع العام بواسطة التوازن المالي الإجمالي الحكومي يمكن تقرير المبلغ الذي يزيد به الاستثمار عن وفورات القطاع الخاص؛ وهذا بدوره يعادل فائض القطاع الخاص تقريباً (عندما يكون موجباً) أو، على العكس، إفراط القطاع الخاص في الإنفاق (عندما يكون سالباً). يمكن لهذا العامل أن يعطي مستوى هاماً لهشاشة الوضع الخارجي، كما يمكن أن يكون الحال في عدد من البلدان التي زادت الديون الخارجية لقطاعها الخاص زيادة كبيرة، حتى إن كانت أسس اقتصادها الكلي، التي تُتأبَع عن كُتُب، سليمة (كما هو الحال في الفائزين التوأمين اللذين شوهدا في المنطقة من سنة ٢٠٠٣ حتى سنة ٢٠٠٧).

٤٢ - يعطي سلوك رصيد الحساب الجاري، الفائض في الحسابات العامة والفائض في حسابات القطاع الخاص في السنوات الأخيرة، صورة جديدة للمجاميع الاقتصادية الأساسية للمنطقة. إذا أخذنا المتوسط الإقليمي، أَلْفِينَا أن القطاع الخاص كان لديه فائض من سنة ٢٠٠٣ حتى سنة ٢٠٠٧، بينما القطاع العام خَفَضَ ديونه ثم حقق فائضاً من سنة ٢٠٠٦ فما بعدها. كان فائض القطاع الخاص، حتى سنة ٢٠٠٦، عالياً جداً، وعوّض بسهولة عجز القطاع العام الذي كان آخذاً في الانخفاض، وهكذا كانت المنطقة ككل لديها فائض ولم تكن في حاجة إلى وفورات خارجية؛ فقد كان رصيد الحساب الجاري موجباً، ولذلك كانت الوفورات الخارجية سالبة. في السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كانت الوفورات الخارجية السالبة في معظمها انعكاساً لفائض القطاع العام، لأن فائض القطاع الخاص بدأ ينخفض في سنة ٢٠٠٦ وتحول إلى عجز في سنة ٢٠٠٧. ومن سنة ٢٠٠٨ فما بعدها، كانت الوفورات الخارجية موجبة نتيجةً لجمع العجز المالي الحكومي السالب مع فائض إنفاق القطاع الخاص. وفي سياق الضغط الذي تتعرض له الأسواق المالية الدولية كان اجتماع هذين العاملين مصدراً للهشاشة.

## الشكل التاسع

أمريكا اللاتينية (١٩ بلداً): الحساب الجاري والرصيد المالي الحكومي ورصيد القطاع الخاص  
(كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى أرقام رسمية.

### خامساً - التدابير المنفذة في المنطقة للتصدي للأزمة المتفاقمة

٤٣ - اعتمدت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عدداً منوعاً من التدابير رداً على الأزمة المالية الدولية الآخذة في التعمق. وهي تعلم جيداً أنه وإن كان لدى معظمها أسس اقتصادية كلية أقوى كثيراً مما كانت عليه في الماضي، لن تفلت المنطقة من زعزعة استقرار الأسواق المالية العالمية والركود المتوقع حصوله في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو.

٤٤ - سلسلة التدابير التي نُفِّذت سلسلة واسعة جداً، لا لأن الآثار تختلف من بلد إلى بلد وأن الأدوات اللازمة لمكافحتها لذلك مختلفة فحسب، وإنما لاختلاف قدرات البلدان أيضاً - من حيث توفر الموارد - على تنفيذ هذه المبادرات.

٤٥ - توفر الموارد هذا يتوقف بوجه عام، من جهة، على المجال المالي المتاح للمناورة لتمويل التدابير، حين يستدعي تنفيذها استخدام أموال القطاع العام؛ ومن جهة أخرى - عندما يستدعي ذلك معاملات بالعملة الأجنبية - على توفر الأصول الخارجية (الوفورات الخارجية، أساساً) أو الحصول على ائتمانات بعملة أجنبية. الخيار الأخير يقتصر في

الظروف الراهنة على التعامل مع الهيئات المالية الدولية. بالإضافة إلى هذه الاعتبارات، إذا أخذنا في الحسبان الأثر الذي قد يتركه اتخاذ تدابير في مجال ما على بقية الاقتصاد، ألفينا أنه يجب أن يشمل التحليل الكامل لقدرات البلدان، بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، عناصر أخرى مثل درجة تداول النقد، وعمق السوق المالية أو رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وينبغي أن نتذكر أن استراتيجية تشجيع الطلب القائمة على أساس زيادة الإنفاق ربما تؤدي، بالإضافة إلى أثرها على مالية الحكومة، إلى توسيع العجز الخارجي إلى حد يفوق قدرة البلد على تمويله. في هذه الحالة، سيكون توفر الموارد بالعملات الأجنبية مسألة هامة، حتى وإن كان ثمة متسع كبير في مالية الحكومة للمناورة.

موجز التدابير بحسب البلد

09-32547

																				البلد																	
																				التدبير																	
TT	SR	VC	LC	KN	GD	DM	AG	JM	GY	BZ	BB	BS	VE	UY	DO	PE	PY	PA	NI	MX	HN	HT	GT	SV	EC	CU	CR	CO	CL	BR	BO	AR					
السياسة النقدية والمالية																																					
																X	X	X				X		X					X	X	X		X	تخفيض أو تخفيف متطلبات الاحتياطيات			
								X			X			X	X	X	X		X	X	X		X				X	X	X	X	X	X	X	توفير السيولة للعملة المحلية			
السياسة المالية الحكومية																																					
			X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X			X		X	X			X	X			X	X	X		X	تخفيض الضرائب أو زيادة الإعانة				
								X		X		X		X	X	X		X	X	X		X				X	X	X	X	X	X	X	زيادة الإنفاق أو ترحيله إلى الأمام (البنية التحتية)				
أسعار الصرف والسياسة التجارية																																					
الخارجية																																					
								X						X		X							X	X			X	X	X	X	X	توفير السيولة بالعملات الأجنبية					
										X				X		X									X							X	زيادة التعريفات الجمركية أو قيود الواردات				
			X	X	X	X	X									X		X	X					X						X	X	تخفيض التعريفات الجمركية					
																																	تمويل المصدرين				
								X		X					X	X	X	X	X	X	X		X	X	X		X	X				الحصول على الائتمان من المنظمات المالية الدولية					
السياسات القطاعية																																					
															X	X	X	X		X	X	X	X				X	X	X	X	X	X	الإسكان				
										X	X				X		X	X		X	X					X	X	X			X	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم					
				X				X	X	X		X		X	X		X	X	X	X	X	X	X	X					X	X	X	الزراعة					
		X	X				X	X			X	X		X					X	X			X									السياحة					
	X							X	X		X			X		X		X	X	X							X	X	X	X	X	الصناعة التحويلية					
العمالة والسياسات الاجتماعية																																					
			X				X							X	X	X	X		X	X							X	X	X	X	X	تشجيع إيجاد الوظائف					
X	X				X	X	X	X	X	X		X		X	X	X		X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X	X	البرامج الاجتماعية					

\* لا تشمل تدخلات البنوك المركزية، التي تشمل بيع عملات أجنبية، في سوق العملات.

VC=	سانت فنسنت وجزر	BS=	جزر البهاما	HT=	هايتي	AR=	الأرجنتين	ملاحظة-
SR=	سورينام	BB=	بربادوس	HN=	هندوراس	BO=	بوليفيا	
TT=	ترينيداد وتوباغو	BZ=	بليز	MX=	المكسيك	BR=	البرازيل	
		GY=	غيانا	NI=	نيكاراغوا	CL=	شيلي	
		JM=	جامايكا	PA=	بنما	CO=	كولومبيا	
		AG=	أنتيغوا وبربودا	PY=	باراغواي	CR=	كوستاريكا	
		DM=	دومينيكا	PE=	بيرو	CU=	كوبا	
		GD=	غرينادا	D0=	الجمهورية الدومينيكية	EC=	إكوادور	
		KN=	سانت كيتس	UY=	أوروغواي	SV=	السلفادور	
		LC=	سانت لوسيا	VE=	فنزويلا (جمهورية -	GT=	غواتيمالا	

٤٦ - يوجز الجدول ٢ المجالات التي اختارت حكومات المنطقة أن تتخذ تدابير فيها. في الأجل القصير، سعت البنوك المركزية جاهدة في عدة بلدان إلى توفير السيولة لنظمها المالية بالعملة المحلية والأجنبية على حد سواء لتمكين أسواق الائتمان المحلية من أداء وظائفها بصورة عادية أو إلى تقديم تمويل حين لا تستطيع تلك الأسواق توفيره. وكان ثمة فرق ملحوظ بوجه عام بين نطاق السياسات المعلنة في بلدان معينة في أمريكا الجنوبية، مقارنةً ببعض بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المؤكد أن هذا يتصل باختلاف قدرات البلدان على تنفيذ سياسات مكافحة للدورات الاقتصادية.

## سادساً - الوضع الراهن والتوقعات لسنة ٢٠٠٩

### ألف - الوضع الخارجي

٤٧ - ليس من الممكن في أوائل سنة ٢٠٠٩ التوصل إلى إسقاط دقيق للأثر الذي ستركه الأزمة المالية على القطاع الملموس في الاقتصاد. فبانتشار الشكوك في مختلف أنحاء العالم، أخذت ميزانيات الهيئات المالية تضعف، لا لفقْدان قيمة الضمانات الرهنية فحسب، وإنما، بصورة أعم، لأثر الركود وقلّة السيولة أيضاً. وتمتد الشكوك إلى توقّعات عناصر كبيرة أخرى في الأسواق المالية، كشركات التأمين، والصناديق التحوّطية، وصناديق المعاشات التقاعدية، التي كان بعضها بالفعل موضع عمليات إنقاذ.

٤٨ - اتّجاه الركود آخذ في التفاقم تدريجياً نتيجةً لخسارات هائلة في الثروة المالية وغير المالية في القطاع الخاص، وأكثر ما يكون ذلك في البلدان المتقدمة النمو، لكن في الاقتصادات الناشئة أيضاً، والانحدار الشديد للائتمان. وإن الاتجاه التنزلي يضر أيضاً بالتوقّعات ويسبب انخفاضاً شديداً في الاستثمار والاستهلاك.

٤٩ - في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨، ضعفت مستويات الأنشطة والمتغيرات الملموسة في الاقتصادات الرئيسية في العالم إلى حد كبير، مما خلق دوامة تغذية مرتدة سلبية في الأسواق المالية. وتشير مجاميع الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة إلى أنه، وإن لم تسوّ مستويات النشاط الاقتصادي بادئ الأمر، عكّس النمو في الأشهر الأولى من سنة ٢٠٠٨ انخفاضاً شديداً في المجموع الذي تشكّله السلع الاستهلاكية المعمرة والاستثمار في المساكن (-٦,١ في المائة)، مقترناً بارتفاع قوي في صادرات السلع والخدمات (١٠,٥ في المائة)، حفز عليه الانخفاض الملموس لقيمة الدولار حتى منتصف سنة ٢٠٠٨. ويشير هذا إلى ضعف تدريجي في السوق المحلية ازداد سوءاً في أواخر السنة.

٥٠ - كانت سوق العمل، لا سيما الطلب على العمل، حساسة جداً لآثار الأزمة. فبينما كانت تُنشأ وظائف جديدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بواقع ١٣٧ ٠٠٠ وظيفة كل شهر، كان يُفقد في سنة ٢٠٠٨ ما متوسطه ٢٥٠ ٠٠٠ وظيفة كل شهر؛ وفي الربع الأول من سنة ٢٠٠٩، قُدِّرَ متوسط الخسارة الشهرية بـ ٦٨٥ ٠٠٠ وظيفة، مما رفع نسبة البطالة إلى ٨,٥ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٩، وكانت هذه أعلى نسبة تبلغها البطالة منذ أوائل الثمانينات من القرن العشرين.

٥١ - في اقتصادات البلدان الأخرى المتقدمة النمو، لم تؤدِّ الأحوال الجديدة إلى تباطؤٍ أشدَّ مما حدث في الولايات المتحدة بادئ الأمر فحسب، وإنما انتشرت المشاكل المالية إلى النشاط الاقتصادي بسرعة أكثر أيضاً. كانت نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليابان لسنة ٢٠٠٨ سالبةً (-٠,٦ في المائة)، مع انخفاض شديد (-٣,٤ في المائة) في الربع الأخير من السنة مقارنةً بالسنة السابقة. وسجلت منطقة اليورو نمواً مقداره ٠,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٨، وانخفاضاً مقداره -١,٥ في المائة في الربع الأخير من السنة، مقارنةً بالفترة نفسها من سنة ٢٠٠٧. وكان هذا مرتبطاً، أولاً، بانخفاض في أداء الصادرات - نتيجةً للانخفاض الملموس في قيمة الدولار في المرحلة المبكرة من الأزمة - وضعف تشكيل رأس المال. وفي بعض البلدان، كألمانيا واليابان، دفع توسُّع الصادرات من سنة ٢٠٠٣ فما بعدها إلى قفزة للاستثمار في الآلات والمعدات، إلا أنه فقد اندفاعه في الأحوال الجديدة. وفي بلدان أخرى، كإيرلندا وإسبانيا، مثلاً، ارتبط ارتفاع الاستثمارات في البناء بازدهار العقارات، الذي بدأ بالرجوع إلى الخلف حين اشتدت الأحوال في سوق الائتمان.

٥٢ - سيتوقف عمق الركود ومدته على فعالية الخطوات التي أُتخذت لتشجيع الطلب ومعاوضة الركود في الإنفاق الخاص، وكذلك على عودة أسواق الائتمان إلى وضعها العادي.

## باء - الأداء المتوقع في اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سنة ٢٠٠٩

٥٣ - مع أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما لوحظ أعلاه، أفضل استعداداً لمواجهة هذه الأزمة مما كانت عليه في وقت الأزمات السابقة، يوجد عدد من القنوات يربح أن تتأثر الاقتصادات بواسطتها. أوَّلها أن الأثر على القناة الحقيقية - التباطؤ العالمي - له عدد من الجوانب سيكون لها عدد من العواقب ولن تؤثر في كل البلدان بنفس الطريقة. وسيتوقف أثر العدوى المالية على عوامل مختلفة وإن بلدان المنطقة معرضة لها بدرجات متفاوتة.

٥٤ - بوجه عام، نظراً إلى أن الأزمة الدولية تفاقمت في الربع الأخير من سنة ٢٠٠٨، كان الأثر على المنطقة خطيراً جداً، مما جعل من الضروري تنقيح تقديرات النمو لسنة ٢٠٠٨ بالتخفيض، وتخفيض أساس تقديرات النمو للسنة الحالية. وأثر ضعف الأسواق الخارجية على المنطقة في وقت تنامت فيه الشكوك إقليمياً وعالمياً، مما ترك آثاراً ضارة على توقعات القطاع الخاص وعواقب على الاستثمار والاستهلاك.

٥٥ - يُتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي قليلاً هذه السنة. ويتوقع أن يكون الاقتصادان الرائدان في المنطقة هما الأشد تضرراً: البرازيل (-١ في المائة) والمكسيك (-٢ في المائة)؛ غير أن جميع البلدان دون استثناء تشهد تباطؤاً كبيراً، وانخفاضاً - مع بعض الاستثناءات - في الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

٥٦ - علاوةً على ذلك، سيكون لمستويات النشاط البطيئة أثر ضار بسوق العمل. فقد ترتفع نسبة البطالة إلى ما يقرب من ٩ في المائة، وهذا سيؤدي حتماً إلى زيادة القطاع غير النظامي. وسيدفع هذان العاملان كلاهما مستويات الفقر إلى الارتفاع بعد بضع سنوات من التحسّسات الملحوظة في هذا المجال.